



البند الأول من جدول الأعمال

برنامج الأنشطة القطاعية: مقترحات للأنشطة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

مقدمة

١. سبق أن أحبط مجلس الإدارة علماً في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ بأن إعادة توجيه برنامج الأنشطة القطاعية والتي بدأت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ هي قيد التنفيذ. وهذا البرنامج الذي ينبثق من الهيئات المكونة يتألف من مزيج من الأنشطة بما فيها برامج العمل على المستوى الوطني والاجتماعات الدولية القصيرة والمركزة التي تقضي إلى منتجات ملموسة، كمبادئ توجيهية ومدونات ممارسات، ومتابعة مبرمجة. وثمة بشائر تتم عن قدرة برنامج الأنشطة القطاعية على الاستجابة إلى احتياجات الهيئات المكونة فضلاً عن القيمة التي تضيفها إلى برامج المنظمة الأوسع القائمة وذلك بفضل النهج القطاعي.
٢. وبصرف النظر عن بعض التأخيرات في إطلاق مسيرة برامج العمل فإن التقدم الإجمالي المحرز حتى الآن، ولا سيما في إقامة الحوار الاجتماعي الثلاثي بشأن القضايا القطاعية على المستوى الوطني، حداً باجتماع المجموعات التوجيهية القطاعية إلى القول في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ إن برامج العمل كانت إضافة قيمة إلى برنامج الأنشطة القطاعية. وخلصت اللجنة إلى القول إن برامج العمل تلك ينبغي لها على أي حال أن تكمل الاجتماعات القطاعية لا أن تحل محلها كلياً. وعلاوة على ذلك فإن التجربة حديثة العهد في عقد اجتماعات قصيرة صغيرة كانت مثمرة وتمخضت عن نتائج تفاوض تعكس إلى حد كبير وجهات نظر المشاركين وبواعث القلق لديهم بالإضافة إلى مقترحات ملموسة من أجل المتابعة باستخدام الموارد التي أمكن توفيرها من خلال هذا النوع من الاجتماعات. وتبعاً لذلك فإن مقترحات الأنشطة القطاعية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هي مزيج من برامج العمل والاجتماعات الدولية.
٣. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي طرح المكتب عدداً من المسائل لتتطر فيها اللجنة عند هيكلة البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧^١. ولسوف يتقرر محتوى البرنامج لفترة السنتين المقبلة إلى حد كبير في ضوء حل القضايا المتعلقة بالتناوب ونمط وحجم النشاط واستمرار برامج العمل القائمة والخيارات الرامية إلى زيادة التأثير في ضوء الموارد المتضائلة. وتيسيراً للمناقشات أعد المكتب مقترحات مقتضبة لكل قطاع من القطاعات بحيث تكون "محط التركيز"، على افتراض مراعاة مبدأ التناوب الذي جرت عليه العادة. وعلاوة على ذلك هنالك اقتراحات بمواصلة عدد محدود من برامج العمل فضلاً عن بضعة برامج عمل واجتماعات تشمل أكثر من قطاع.

^١ الوثيقة: GB.291/STM/1.

٤. سبق وأشير في تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن المبالغ المرصودة للاجتماعات وبرامج العمل قد خفضت بما يقرب مجموعه من ١٠٨.٠٠٠ دولار أمريكي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. بيد أن تكلفة عقد اجتماعات ثلاثية تقليدية تضم نحو ٢٠ من المشاركين من أصحاب العمل والعمال أصبحت من حيث نفقات السفر والعلاوات المدفوعة إلى المنوبين أعلى بكثير مما كانت عليه في الماضي. ولكن الاجتماعات الأصغر عدداً والأقصر زمناً كانت أقل تكلفة من برامج العمل مع ما يتوفر من موارد لنشاط المتابعة.

٥. وهناك عامل من العوامل الهامة في اتخاذ القرارات بشأن المزيج الملائم من الأنشطة وهو ضرورة عدم الإفراط في نشر الموارد مما يضعف تأثيرها. وبينت التجربة أن وضع وتنفيذ واستكمال سبعة برامج عمل في فترة سنتين ربما كان مبالغاً في الطموح، ولا سيما أثناء المحاولة الأولى للسير في نهج جديد كلياً. واعتماداً على الخبرة المكتسبة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ورغبة في تعظيم المردود، يوصي المكتب كحد أقصى بخمسة برامج عمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتبعاً للقطاعات المعنية، يمكن مواصلة بعض برامج العمل القائمة بموازاة أربعة برامج جديدة لا أكثر، ويمكن تمويلها برصد موارد مكافئة لما يستلزمه برنامج عمل جديد واحد. وينطوي هذا النهج أيضاً على حافز إضافي لالتماس المزيد من الموارد من مصادر أخرى، عملاً باستراتيجية تعبئة الموارد التي رسمت.

٦. وفيما يتعلق برزم الاجتماعات والمتابعة، وتبعاً للقطاعات المختارة، يرى المكتب أن العدد الأمثل من الاجتماعات هو أربعة أو خمسة. ومن هذا العدد قد يكون من الحكمة الاحتفاظ باجتماع واحد احتياطياً وذلك بغية الاستجابة إلى أي تطورات جديدة ذات صلة. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً للقيود المفروضة على الميزانية وتكلفة الترجمة الفورية بصورة خاصة، فإن عقد اجتماعات أصغر و/أو أقصر - كاجتماع الذي عقد لقطاع تصنيع معدات النقل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أو اجتماعات الخبراء التي عقدت مؤخراً - سيكون أمراً أساسياً لضمان نشاط المتابعة وإنصاف برامج العمل من حيث الموارد. وقد شددت الهيئات المكونة على أن عملية المتابعة جزء أساسي من توصيل حصيلة الاجتماعات الدولية إلى أولئك المعنيين بها على المستوى الوطني.

٧. وقد أبرزت القيود المفروضة على الموارد الحاجة إلى العناية في تصميم البرامج لفترة السنتين المقبلة وكذلك الحاجة إلى إستراتيجية لتعبئة الموارد. ومن زاوية الواقع فإن عشرة أنشطة في المجموع، بما في ذلك أي استمرار لبرامج عمل قائمة، هو أقصى ما ينبغي الاضطلاع به في ضوء الموارد المتوقعة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد خفضت بنحو ٥٠ في المائة الأنشطة في القطاعات الباقية التي لا تشكل جزءاً من اجتماع أو برنامج عمل في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بما في ذلك القطاعات التي لها برامج عمل في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي موازاة ذلك ثمة حاجة إلى اجتذاب التمويل من مصادر من خارج الميزانية. وفي فترة السنتين هذه عززت إدارة الأنشطة القطاعية إلى حد كبير مواردها المالية والبشرية، وفي أحد الأمثلة زادت بمقدار أكثر من الضعف الميزانية المتوفرة لأحد برامج العمل. ولولا هذا الدعم والتعزيز لكان من الصعب تحقيق أي تأثير مستدام.

المضي قدماً

٨. إن تقرير العناصر الرئيسية التي تدخل في مجموعة إضافية كاملة من برامج العمل والاجتماعات في جلسة اللجنة هذه سوف يمكن المكتب من التغلب على العديد من التأخيرات اللوجستية والتنظيمية التي حدثت في مرحلة إطلاق برامج العمل في عام ٢٠٠٤. ويمكن للعمل التمهيدي، بما في ذلك مع المكاتب الميدانية للمنظمة ومع المجموعات التوجيهية القطاعية، أن يبدأ فوراً بغية التعرف إلى البلدان المشاركة وحملها على الالتزام بالمشاركة بحلول أواخر عام ٢٠٠٥ وبغية إرساء الهيكل الأساسي الوطني لبرامج العمل في مطلع عام ٢٠٠٦. وسوف يمكن اتخاذ قرار في هذه الجلسة بشأن جميع الاجتماعات القطاعية الدولية من إجراء المشاورات حول الموضوعات المطروحة والبحوث التمهيديّة والنظر في الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد وذلك بهدف عقد نصف هذه الاجتماعات في عام ٢٠٠٦. ويتعين تقرير موضوعات المناقشة التي ستدور في النصف الأول من الاجتماعات الآن إن أمكن أو في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في أبعاد تقدير. أما موضوعات الاجتماعات في عام ٢٠٠٧ فيمكن تقريرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وإذا أرادت اللجنة الاحتفاظ باجتماع من باب الاحتياط فمن الممكن اتخاذ قرار بشأنه في أوائل فترة السنتين المقبلة علماً بأن تأخير عقد مثل هذا الاجتماع يجعل من العسير القيام بنشاط المتابعة في غضون الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وحرصاً على ضرورة مجاراة ما يستجد من أحداث فمن الممكن عقد اجتماع قصير خلال تسعة أشهر من اتخاذ قرار بشأن الموضوع.

٩. وفي كل حالة ستعمل إدارة الأنشطة القطاعية يبدأ بيد مع الإدارات الأخرى والمكاتب الميدانية في المنظمة، وكذلك مع الهيئات المكونة، في تمويل برامج العمل والاضطلاع بها وفي ضمان أن تؤخذ الشواغل الإقليمية في كامل الحسابان في موضوعات وتقارير الاجتماعات. ومن أمثلة الروابط القطاعية مع الأنشطة الأخرى في المقر الرئيسي فرع شؤون الهجرة وفريق مهمة عمالة الشباب وبرنامج المنظمة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل ومتابعة القرار بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي والبرنامج المركزي الدولي بشأن المهارات والمعارف والقابلية للاستخدام وبرنامج السلامة والصحة في العمل والبيئة وإدارة تكامل السياسات ومتابعة أعمال اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. ومن الواضح أنه ما لم تكن مقترحات برامج العمل والمشاركة القطرية متسقة عموماً مع الأولويات المقررة والمتفق عليها في المستوى الإقليمي فإن جدواها وتأثيرها سوف ينتقصان كثيراً، ناهيك من انتقاص القدرة على اجتذاب التمويل من المكاتب الإقليمية ومن المصادر من خارج الميزانية. وهذا يسري على الاجتماعات أيضاً، فإذا لم تتناول وترتكز على المواضيع الراهنة ولم تحدد حصيلتها بوضوح فإن ذلك سيحد من تأثيرها وجدواها بالنسبة للهيئات المكونة كما سيضعف من الالتزام بالمتابعة.

المقترحات

١٠. وضعت المواضيع التالية المقترحة لبرامج العمل وللإجتماعات القطاعية الدولية بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والإدارات الأخرى في المنظمة والمكاتب الميدانية، على أساس اجتماعات عقدت حديثاً، ومن أجل تلبية الاحتياجات الواضحة. وقد وضعت جميع هذه المقترحات آخذة في الحسابان كل ما جرى ويجري من أعمال في هذه القطاعات. ويتضمن مرفق هذه الوثيقة وصفاً أوفى لمقترحات الأنشطة الجديدة. واعتماداً على المناقشة الأنفة فإن التوصية الإجمالية التي يتقدم بها المكتب إلى اللجنة هي على النحو التالي:

برامج العمل

١١. خمسة برامج عمل كحد أقصى يتعين انتقاؤها الآن وهي كما يلي:

- أربعة برامج عمل جديدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
- موارد بمقدار برنامج عمل واحد تستخدم لمواصلة برامج العمل الخمسة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الإجتماعات والمتابعة

١٢. أربعة إلى خمسة اجتماعات كحد أقصى يتعين انتقاؤها الآن على أن تتقرر موضوعات المناقشة على النحو التالي:

- موضوعان إلى ثلاثة مواضيع (لإجتماعات عام ٢٠٠٦) تتقرر الآن إذا أمكن وإلا بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على أي حال كأبعد تقدير؛
- الموضوعات المتبقية تتقرر بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أو في حالة واحدة في أوائل عام ٢٠٠٦.

أولاً- القطاعات "محط التركيز" – بافتراض مراعاة التناوب الذي جرت عليه العادة

المواد الكيميائية

- برنامج عمل للنهوض بالحوار الاجتماعي والعمل اللائق في صناعة المستحضرات الصيدلانية في ضوء التلزم الخارجي للأعمال وظهور المنشآت الصغيرة.
- اجتماع خبراء لدراسة الصكوك والمعارف والتوعية والتعاون التقني والتعاون الدولي كأدوات من أجل وضع إطار سياسة عامة بشأن المواد الخطرة.

التجارة

- اجتماع بشأن دور التكنولوجيات الجديدة في مجال البيع بالتجزئة في رسم بيئة العمالة في مجال التجارة.
- اجتماع بشأن النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال التجارة من خلال الحوار الاجتماعي.

الأغذية والمشروبات والتبغ

- برنامج عمل لإقامة هياكل من أجل إدارة سديدة أفضل في صناعة الأغذية والمشروبات.
- اجتماع بشأن فرص ترويج العمل اللائق في صناعة تجهيز الأغذية: تحديات الحوار الاجتماعي.

الخدمات الصحية

- برنامج عمل بشأن الهجرة الدولية للعاملين في الخدمات الصحية: جانب العرض.
- برنامج عمل بشأن النهوض بعمالة الشباب في مجال الخدمات الصحية في البلدان التي تعاني من أزمات.

الهندسة الميكانيكية والكهربائية

- برنامج عمل بشأن ضمان ظروف العمل الملائمة في ضوء "تلزيم" صناعة المكونات الإلكترونية نحو البلدان الانتقالية والبلدان النامية.
- اجتماع لتناول ظاهرة التقدم في السن لدى القوى العاملة في صناعات الهندسة الميكانيكية والكهربائية، مشفوعاً بتوسيع قاعدة بيانات صناعة السيارات المخطط لها أن تشمل طائفة أوسع من الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

التعدين (الفحم وسائر أنواع التعدين)

- برنامج عمل لوضع وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات والتدريب في جوانب معينة من سلامة المناجم في بلدين لا أكثر وبمشاركة من منظمات صناعة التعدين ومنظمات العمال فيهما على المستويات الدولية.
- اجتماع خبراء لمراجعة مدونة الممارسات لعام ١٩٨٤ بشأن السلامة والصحة في مناجم الفحم، ولوضع برنامج متابعة والاتفاق عليه للفترة المتبقية من السنتين وذلك بترويج استعمال المدونة الجديدة وتوفير التدريب على استعمالها في البلدان التي تلتزم المساعدة لتحسين السلامة في مناجم الفحم لديها.

إنتاج النفط والغاز وتكرير النفط

- اجتماع بشأن أثر إعادة الهيكلة على الإنتاجية وظروف العمل والعلاقات الصناعية وتطوير الممارسات الجيدة في قطاع إنتاج النفط والغاز وتكرير النفط.
- اجتماع بشأن تأثير التعاقد من الباطن على العمالة والإنتاجية وظروف العمل وعلى السلامة والصحة المهنية في قطاعات استكشاف وإنتاج النفط والغاز.

الخدمات البريدية وغيرها من خدمات الاتصالات

- برنامج عمل بشأن الحوار الاجتماعي والعمالة والقدرة التنافسية في قطاع الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات.
- برنامج عمل بشأن تأثير شبكات الجيل المقبل على القابلية للاستخدام وتنظيم العمل في خدمات الاتصالات.
- اجتماع بشأن ظاهرة تحرير الصناعة البريدية: التأثير على العمالة وتنظيم العمل.

الخدمة العامة

- برنامج عمل بشأن تشجيع وتعزيز الحوار الاجتماعي في الخدمة العامة وفي إصلاحات الخدمة العامة في بيئة متغيرة.
- برنامج بحوث أو برنامج عمل بشأن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز على الموارد البشرية في الخدمة العامة في بلدان معينة، يعقبه وضع وترويج استراتيجيات موارد بشرية ملائمة.

النقل (بما في ذلك الطيران المدني والسكك الحديدية والنقل البري) والموانئ

- برنامج عمل بشأن تحسين ظروف عمل سائقي النقل البري الدولي، العاملين مثلاً على الطرق الواسلة ما بين غرب أوروبا وآسيا الوسطى.
- اجتماع بشأن القضايا العمالية والقضايا الاجتماعية التي تتأثر بمشكلات حراك السائقين الدوليين عبر الحدود في قطاع النقل البري.

المرافق (الماء والغاز والكهرباء)

- برنامج عمل بشأن تطوير القدرات على الإدارة السديدة في قطاع المرافق كمخرج رئيسي للعمل خلاصاً من الفقر.
- اجتماع بشأن النهوض بالاستدامة والنمو في قطاع المرافق من خلال تحسين الحوار الاجتماعي.

ثانياً - مقترحات لبرامج عمل تشمل أكثر من قطاع

- التحديات والفرص في السلاسل العالمية لتوريد الأغذية (الأغذية والمشروبات وتوريد الأغذية والتوزيع والصحة العامة).

ثالثاً - مقترحات لعقد اجتماعات تشمل أكثر من قطاع

- اجتماع بشأن الحوار الاجتماعي في مجالات إنتاج وتكرير ونقل النفط ومنتجات البترول والغاز الطبيعي.
- اجتماع لتناول القضايا الاجتماعية والقضايا العمالية في تنظيم وتشغيل اثنتين أو أكثر من سلاسل الإنتاج العالمي (مثل ذلك الإلكترونيات والأنسجة والألبسة والخدمات والسيارات).

رابعاً - مواصلة برامج العمل القائمة

الزراعة

- مواصلة برنامج العمل الخاص بالعمل اللائق في الزراعة وإبقاء التركيز على تحسين السلامة والصحة من خلال الحوار الاجتماعي سواء على المستوى الوطني أو مستوى المنشأة أو مستوى المجتمع المحلي. وكما كان الحال في الفترة الثنائية الجارية فإن هيكل البرنامج سينظم بحيث يضمن الحد الأقصى من مشاركة المكاتب الميدانية والوحدات الأخرى في المقر الرئيسي في عملية تنفيذ البرنامج.

البناء

- يعتبر برنامج العمل الذي يتناول البناء برنامجاً مبتكراً بالنسبة لإدارة الأنشطة القطاعية والمكاتب الميدانية لدى المنظمة والهيئات المكونة الثلاثية. وسوف تبقى الآثار الإيجابية للحوار الاجتماعي كأساس للأنشطة الملموسة لفترة طويلة تتجاوز عام ٢٠٠٥. وتحقيقاً لذلك ينبغي مواصلة البرنامج بحيث يمكن الاضطلاع بسلسلة من الأنشطة الرائدة الرئيسية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسوف تشكل هذه الأنشطة ممارسات جيدة بوسعها اجتذاب التمويل من الجهات المانحة على المدى الطويل.

التعليم

- إن التأخير الذي لم يكن في الحسبان في استحداث المجموعات التوجيهية الوطنية، بالإضافة إلى الحاجة إلى مجموعات الدعم في مرحلة المتابعة لتنفيذ خيارات السياسة المقترحة على المستوى الوطني والموصى بها نتيجة للحوار الإقليمي (من خلال التشريعات الوطنية ومراجعات سياسات الحكومات أو الشركاء الاجتماعيين وغير ذلك من الأنشطة)، من شأنه أن يبرر تمديد برنامج العمل هذا الذي يبشر بالنجاح ليُدخل في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما أن من شأن التمديد أن يتيح لمجموعة صغيرة من الدول الأعضاء المهمة التي لم تشكل بعد مجموعات توجيهية وطنية ولكنها بدأت العمل بحسب الجدول الزمني للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ القيام بذلك، فتشكل بالتالي "جيلاً ثانياً" من الدول المستفيدة والشركاء الاجتماعيين المستفيدين.

الفنادق وتوريد الأغذية والسياحة

- العمل في بلدان إضافية على مواصلة النهوض بتحسين ظروف العمل في هذا القطاع وتعزيز مشاركة المرأة في الحوار الاجتماعي في مكان العمل وتدعيم حراك العمال من خلال التدريب ووضع منهجية لإحصاءات العمل وتطبيقها على قطاع السياحة وتطبيق مدونة الممارسات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل.

فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

- لقد نجح برنامج العمل المشترك بين القطاعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في الحصول على الموارد من برنامج المنظمة بشأن الإيدز في جنيف وفي الميدان وذلك لوضع واختبار مبادئ توجيهية أو سياسات نموذجية محددة لكل قطاع تعتمد على الممارسة الجيدة وعلى مدونة الممارسات لدى المنظمة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل. وسوف يتناول هذا النشاط،

بالتعاون مع برنامج الإيدز لدى المنظمة، قطاعات إضافية كما أنه سيوسع العمل في القطاعات القائمة ليشمل بلدانا أخرى.

١٣. قد ترغب اللجنة في أن توعد إلى المجموعات التوجيهية القطاعية بأن:

(أ) تأخذ في الحسبان أولويات عمل المنظمة المتفق عليها على المستوى الإقليمي لدى انتقاء البلدان التي ستشارك في برامج العمل؛

(ب) توجه تركيز كل برنامج عمل إلى عدد أقل من البلدان؛

(ج) تسعى قدر الإمكان إلى تحقيق توزيع جغرافي ملائم إجمالاً وليس بالنسبة لكل برنامج.

١٤. قد ترغب اللجنة في أن توصي مجلس الإدارة بما يلي:

(أ) برامج عمل جديدة توضع في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ب) برامج عمل جارية تستمر في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(ج) قطاعات تعقد لها اجتماعات قطاعية دولية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(د) موضوعات للاجتماعات القطاعية الدولية التي تعقد في عام ٢٠٠٦؛

(هـ) مواصلة دعوة حكومات جميع الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماعات القطاعية التي ينطبق عليها النظام الأساسي والتي تعقد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

جنيف، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

نقطتان يتخذ قرار بشأنهما: الفقرة ١٣؛
الفقرة ١٤.

تفصيل مقترحات الأنشطة القطاعية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

أولاً - القطاعات "محط التركيز" - بافتراض مراعاة التناوب الذي جرت عليه العادة

المواد الكيميائية

برنامج عمل للنهوض بالحوار الاجتماعي والعمل اللائق في صناعة المستحضرات الصيدلانية في ضوء التلزم الخارجي للأعمال وظهور المنشآت الصغيرة.

يتناول برنامج العمل هذا القضايا والمشكلات التي تواجهها المنشآت الصغيرة في صناعة المستحضرات الصيدلانية. أولاً، يتم إجراء عدة دراسات استقصائية وطنية في بلدان "تصدير التلزم في الأعمال" وفي بلدان "استيراد التلزم" وذلك لجمع وتحليل المعلومات بشأن تطور "التلزم الخارجي" لصناعات المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا البيولوجية على مستوى العالم. ومن المرتقب أن تكشف الدراسات الاستقصائية عن عوامل مثل تطور تدفق فرص العمل على مقياس عالمي والقوى الدافعة والتأثيرات على العمالة على المستويات الوطنية والإقليمية، وشروط الاستخدام وظروف العمل، والمداخل، والإعانات، وتطور أنماط العمل ومستوى المهارات ونقل التكنولوجيا لصالح الطرفين. ثانياً، من المرتقب أن يعقد عدد من الاجتماعات في البلدان التي تستورد تعاقدات التلزم هذه بمشاركة الوفود الوطنية الثلاثية من البلدان المصدرة والمستوردة للتلزم لمناقشة ما تخلص إليه الدراسات الوطنية من استنتاجات ولوضع خطة عمل من أجل الارتقاء ببرامج العمل اللائق من خلال الحوار الاجتماعي.

اجتماع خبراء لدراسة الصكوك والمعارف والتوعية والتعاون التقني والتعاون الدولي كأدوات من أجل وضع إطار سياسة عامة بشأن المواد الخطرة.

يناقش الاجتماع كيف يمكن لصكوك المنظمة وغيرها من الأدوات فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيين والمواد الخطرة أن تُدمج على أفضل وجه في إطار سياسة جديدة وخطة عمل جديدة. وقد يتخذ ذلك شكل بروتوكول يلحق باتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠) أو مجموعة موحدة من التدابير التي تتصدى للمشكلات ذات الأولوية المتصلة بالمواد الخطرة، ودراسة أفضل الممارسات والهياكل القانونية الوطنية الملزمة للنهوض ببيئات عمل آمنة وصحية، ودور كل من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، وإقامة آليات تشاور ثلاثية بشأن السلامة والصحة المهنيين وضمن مشاركة العمال ومنظماتهم في آليات التشاور ومن ثم بناء ثقافة وقائية في مجال السلامة والصحة في العمل (كما جاء في استراتيجية مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٣). وينبغي للاجتماع أن ينظر أيضاً في تأثير المبادرات الجديدة والجارية المتصلة بالمواد الخطرة، وعلى وجه الخصوص المنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على مستوى الأمم المتحدة، والعملية الجديدة لتسجيل وتقييم المواد الكيميائية، وتنفيذ النظام المتناسق عالمياً بشأن تصنيف المواد الكيميائية وبطاقات التعريف بها، وكذلك المسائل والصكوك المتعلقة بالحري الصخري (أسبيستوس). وعلاوة على ذلك ينبغي أن تؤخذ في الحسبان الخبرات حديثة العهد لدى المنظمة في وضع "صك إطار ترويجي". وسوف يعتمد الاجتماع توصيات ستكون أساساً لما تتخذه المنظمة من إجراءات فيما بعد.

التجارة

اجتماع بشأن دور التكنولوجيات الجديدة في مجال البيع بالتجزئة في رسم بيئة العمالة في مجال التجارة.

درجت الممارسة في مجال خدمات البيع بالتجزئة منذ فترة طويلة من الزمن على تشجيع الزبون على المشاركة في قدر كبير من أعمال التوزيع، حيث كان ينتقي البضائع من مختلف الرفوف ويحملها إلى معبر الدفع ثم ينقلها إلى وجهتها الأخيرة. ومن شأن اعتماد التكنولوجيات التي ما فتئت تتطور أن يعزز هذا الاتجاه ويؤثر تأثيراً عميقاً على العمالة وتنظيم العمل وظروف العمل على امتداد سلسلة التوزيع. كما أن نظم إدارة مستودعات البضائع التي تسعى إلى زيادة القدرة الوظيفية مع تخفيض التكاليف، بما في ذلك عمليات الجرد التي يديرها البائع والتبادل التجاري القائم على المسح الإلكتروني، وطباعة بطاقات التعريف وإمكانية الإطلاع على مستويات الجرد في الوقت الحقيقي، كل هذه الأمور تتضافر مع تكنولوجيات التعرف إلى الترددات الراديوية داخل المتجر لكي تحقق تحسينات هائلة في العمليات وفي الإنتاجية. وهناك عدد متزايد من كبريات متاجر البيع بالتجزئة حول العالم التي تقوم حالياً بإجراء تجارب لمختلف نظم "الفوترة الذاتية" قبل الدفع استعداداً لتشغيلها عملياً. ومن المتوقع في غضون بضع سنوات أن يتغير المسار الذي تأخذه سلعة ما من المنتج إلى المستهلك النهائي تغييراً كلياً نتيجة لهذه التطورات. وبالتأزر مع انتشار إدخال التكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع في جميع مراحل عملية مناولة البضائع بدءاً بمرحلة اللوجستيات وانتهاء بمرحلة تسديد الثمن يعتمد تجار التجزئة أيضاً مزيداً من استراتيجيات "تحليل عداد الموظفين" كجزء من إجراءات تخفيض التكاليف في بيئة أعمال تتسم بقدر مرتفع من التنافس. وما من شك في أن زيادة الكفاءة والتلقائية الآلية في سلسلة التوزيع سوف تؤديان إلى تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية وإمكانية الربح لدى منشآت البيع بالجملة والتجزئة

على حد سواء وكذلك في القطاع برمته. ولكن قد تكون هذه القدرة التنافسية وإمكانية الربح على حساب أعداد كبيرة من فرص العمل أو ربما تآكل الأجور والإعانات وشروط العمل إجمالاً، ما لم تقترنا بقسط أكبر من اللجوء إلى الحوار الاجتماعي القطاعي وذلك للتوفيق على نحو أفضل بين أهداف المؤسسات التجارية والأهداف الاجتماعية وأهداف العمالة.

ولسوف يصرار إلى إعداد تقرير عن آثار زيادة استخدام التكنولوجيات المتقدمة على العمالة وتنظيم العمل وظروف العمل في صناعة البيع بالتجزئة يحلل مزايا وتكاليف التغيرات بالنسبة للمنشآت وللعمال. وسوف يولي اهتمام خاص إلى الجوانب المتعلقة باختلاف الجنس نظراً إلى أن التجارة هي من أكبر قطاعات توظيف المرأة حول العالم وهي بمثابة مدخل رئيسي إلى العمل ولا سيما بالنسبة للشابات. وسيدعى إلى عقد اجتماع ثلاثي متوسط الحجم لاستعراض هذه الآثار وللخروج بتوصيات عن كيفية التوفيق بين مصالح جميع أصحاب الشأن في مواجهة بيئة عمالة متغيرة.

اجتماع بشأن النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال التجارة من خلال الحوار الاجتماعي.

يتزايد إدراك أصحاب العمل في مجال التجارة بأن نجاح الشركات في صناعة على درجة عالية من التنافس والعمولة مرهون بمعرفة مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدراجها في استراتيجياتها وعملياتها التجارية. فالقضايا الاجتماعية والبيئية التي تهم مجموعات أصحاب المصالح الرئيسية لدى الشركات وهم الزبائن والموظفون والموردون والمجتمعات ذات الصلة، تشتمل على مكون أساسي في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات هذه، بحيث تصبح عنصراً حيوياً في استراتيجيات تسويق البيع بالتجزئة بالحرص على إبلاغ المستهلكين بأن القيم والآراء التي يتمسكون بها تلقي كل الاهتمام. ولذلك هنالك قبول متزايد لدى دوائر الأعمال بأن الممارسات المسؤولة اجتماعياً تزيد من فرص الشركات على المدى الطويل إذ أنها تشجع العلاقات الطيبة بين الشركات وعمال هذه الشركات والزبائن والجمهور عامة. وصكوك المنظمة، ولا سيما إعلان المنظمة بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (١٩٩٨)، هي بمثابة مراجع أساسية لترويج المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال التجارة.

وسوف يصرار إلى إعداد تقرير يستعرض أمثلة عن أفضل الممارسات في المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال التجارة، ويحدد العوامل الحاسمة لنجاح إدماج هذا المفهوم في استراتيجيات الأعمال التجارية. وسوف يحل أكثر النهج ملاءمة لتضمين هذا المفهوم على امتداد سلاسل التوريد والتوزيع العالمية، مع التركيز بصفة خاصة على التنفيذ الفعال في البلدان النامية. وسيدعى إلى انعقاد اجتماع ثلاثي متوسط الحجم لمناقشة التقرير ووضع توصيات ترمي إلى تنفيذ هذه المسؤولية الاجتماعية على نطاق أوسع في القطاع، إلى جانب تسليط الضوء على دور كل من الشركاء الاجتماعيين وسائر أصحاب المصالح والسلطات العامة ومنظمة العمل الدولية.

الأغذية والمشروبات والتبغ

برنامج عمل لإقامة هياكل من أجل إدارة سديدة أفضل في صناعة الأغذية والمشروبات.

يوظف قطاع تصنيع الأغذية والمشروبات المنظم أكثر من ١٦ مليون شخص. ولكن عمليات تجهيز الأغذية والمشروبات لا تحدث في معزل عن غيرها، فهي تقع بين الزراعة في جانب المنبع وتوريد الأغذية والتسويق والتوزيع باتجاه المصعب. وكل هذه المجالات تتفاعل فيما بينها ولكنها كثيراً ما تعمل داخل دوائر مغلقة من حيث السياسة العامة والتنظيم. وقد تكون النتيجة ضعف الإدارة مما يحد من فرص العمالة واستحداث الثروة وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وحسن إدارة سلسلة الأغذية مسألة تهم الجميع، فهي تطرح التحديات أمام الشركاء الاجتماعيين والسلطات العامة وتدفعها إلى استعراض السياسات والعمل على حماية الصناعة من المخاطر الصحية العامة التي تؤدي حتماً إلى فقدان الوظائف مع ما يصحب ذلك من تكاليف في المجال الاجتماعي وفي مجال العمل. ولذلك تندرج في سلم الأولويات إقامة الآليات لإطلاق الحوار الاجتماعي والنهوض به في قطاع تجهيز الأغذية والمشروبات. ومن شأن برنامج عمل أن يساعد من خلال الحوار الاجتماعي على إقامة هياكل فعالة بغية تحسين الإدارة في صناعات الأغذية والمشروبات في بلدان مختارة.

اجتماع بشأن فرص النهوض بالعمل اللائق في صناعة تجهيز الأغذية: تحديات الحوار الاجتماعي.

يكون عقد اجتماع خبراء أو حلقة عملية إقليمية أو دون إقليمية ومتابعة مبرمجة لها بمثابة فرصة لتحفيز وضع الخطط الرامية إلى الحد من الفقر بين الفئات المستضعفة، وتمكين النساء العاملات من الأخذ بزمام الأمور، ووضع الاستراتيجيات لضم العاملين في الاقتصاد غير المنظم إلى صلب الاقتصاد، وإقامة هياكل للتمويل بالغ الصغر، وتحديد معالم الاحتياجات من التدريب. ومذكرة التفاهم الموقعة بين منظمة العمل الدولية وتحالف التعاونيات الدولي تفتح المجال أمام الشراكات لإقامة التعاونيات التي تشمل منتجات تجهيز الأغذية. وينطوي هذا القطاع على الدوافع الخاصة به من أجل ترويج وتعزيز التعاونيات في البلدان النامية بغية خلق فرص العمل والحد من الفقر. وسوف يؤدي تسخير الدراية المتوفرة لدى تحالف التعاونيات الدولي وتنفيذ توصية المنظمة بشأن تعزيز التعاونيات، رقم ١٩٣ (٢٠٠٢)، إلى تضافر وتركيز الجهود لا لتقوية الصناعة فحسب بل لتحسين البيئة التي تعمل فيها هذه الصناعة وذلك في البلدان النامية وفي البلدان الانتقالية على حد سواء. ولسوف يتعزز هذا المقترح بفضل العمل الجاري في أفريقيا وفي آسيا والذي يرمي إلى النهوض بالعمل اللائق في المناطق الريفية وإلى تدعيم عملية أوراق استراتيجية الحد من الفقر من خلال إدماج

التعاونيات. وسوف تصاغ حصيصة الاجتماع أو الحلقة العملية في هيئة برنامج عمل يندرج في إطار البرنامج المشترك بين منظمة العمل الدولية وتحالف التعاونيات الدولي.

الخدمات الصحية

برنامج عمل بشأن الهجرة الدولية للعاملين في الخدمات الصحية: جانب العرض.

لقد أصبحت الهجرة الدولية من الملامح المقبولة في أسواق العمل المعولمة في مجال الرعاية الصحية. ومع ذلك فإن آثار الهجرة الدولية للعاملين في الخدمات الصحية على الدول التي يهاجر منها هؤلاء العمال تبعث على القلق. وهناك نقص متزايد في صفوف العاملين في الرعاية الصحية في البلدان المتقدمة. ومن أسباب هذا النقص: تزايد الطلب من جانب السكان المتقدمين في السن والحالات المزمنة التي تتطلب علاجاً ورعاية لفترة أطول وظروف العمل غير المغرية في القطاع (ساعات عمل لفترة طويلة والمناوبة والعنف في مكان العمل) والأجور المنخفضة. وقد تراجع إقبال النساء، اللواتي يشكلن ٨٠ في المائة من القوى العاملة في المجال الصحي، على الخدمات الصحية عندما أتيحت منافذ إلى فرص أخرى في مجال التعليم والعمالة.

ويسهم في تعويض هذا النقص عدد متزايد من العاملين في التمريض والرعاية الصحية المهاجرين من البلدان النامية. وأسباب ودوافع هجرة العاملين في الرعاية الصحية كثيرة. وإذا كان العاملون الصحيون المهاجرون مصدر تحويلات مالية إلى أسرهم وبلدانهم فإن الهجرة تخلق مجموعة خاصة بها من القضايا في بلدان المنشأ. فالنظم الوطنية التي استثمرت القدر الكبير في تعليم وتدريب موظفي الخدمات الصحية لديها تشهد تضائل أعداد المؤهلين من ذوي الخبرة لديها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء نجد أن النظم الصحية التي ضعفت من جراء الوفيات وحالات العجز الناتجة عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تستنزف بسبب هجرة العاملين الصحيين. وقد يكون تأثير الهجرة على الأفراد وأسرها تأثيراً عميقاً. وهناك أعداد ما فتئت تزداد من محترفات الرعاية الصحية اللواتي يخترن الهجرة مع ما يترتب على ذلك من عواقب عائلية واجتماعية لم تعرف كل أبعادها بعد.

وفي المرحلة الأولى من برنامج العمل هذا سوف يصار إلى تحديد ما لا يزيد عن خمسة بلدان تورد العاملين في مجال الرعاية الصحية وذلك بغية استكشاف آثار هجرة العاملين الصحيين على هذه البلدان، والعمل على تحليل سياسات وممارسات الهجرة القائمة فيها، والوقوف على الدروس المستخلصة وعلى أفضل الممارسات في كل منها، من قبيل المبادئ التوجيهية الأخلاقية في التوظيف والدورات الإعلامية قبل المغادرة ومراقبة عملية التوظيف واتفاقيات الاعتراف المتبادل. وفي المرحلة الثانية ستقارن النتائج المستخلصة من البلدان المختارة وتقابل وتحلل بهدف وضع استراتيجيات وممارسات جيدة يمكن تقاسمها مع بلدان التوريد الأخرى. وكجزء من هذا المجهود، من المقترح عقد اجتماع قطاعي في جنيف يشتمل على التمثيل الثلاثي الملائم من البلدان المختارة وذلك للاستفادة من الحوار الاجتماعي الفعال لدى وضع الاستراتيجيات والممارسات. وسوف تلتزم طوال فترة برنامج العمل المشاركة من المنظمات الدولية الأخرى وذلك سعياً إلى خلق الفرص مع أجل التعاون الوثيق.

برنامج عمل بشأن النهوض بعمالة الشباب في مجال الخدمات الصحية في البلدان التي تعاني من أزمات.

يواجه العالم أزمة عامة في الموارد البشرية من أجل الصحة. فالعاملون الصحيون يرحلون تحت وطأة قصور مزمع في الاستثمار في مجال الخدمات الصحية يزداد تعقيداً بسبب هجرة العاملين في الخدمات الصحية ونكبات من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء والموجة العارمة "تسونامي" في آسيا. وفي أغلبية البلدان النامية ما زالت العيوب في الكفاءة والفوارق في مستوى المهارات قائمة مما يؤدي إلى أحوال نقص فادح. ومن المعروف أن تدريب الأطباء والمتخصصين يستغرق سنوات طويلة من الجهد والاستثمار ومع ذلك يستدعي الأمر توفر القوى العاملة لتلبية احتياجات مجموعات سكانية ريفية في معظمها ويتعذر عليها الوصول إلى الخدمات الصحية في المدن الكبرى.

وهناك اهتمام متجدد باجتذاب وتدريب كوادر العاملين الصحيين من المستوى المتوسط والاحتفاظ بهم والذين يمكنهم أن يأخذوا على عاتقهم الوظائف والمهام الرئيسية للمهنيين الصحيين. والفكرة هي أن يتلقى هؤلاء العاملون الصحيون "البداء" تدريباً ما قبل الخدمة أقصر زمناً ومع ذلك سيكون بمقدورهم الاضطلاع بالمهام الأساسية في الرعاية الأولية ورعاية الطوارئ، وخصوصاً في المناطق الريفية. وهؤلاء الكوادر من المستوى الأول والمتوسط لن يكون في حوزتهم شهادات معترف بها دولياً ولن تغريهم الهجرة ما لم يستكملوا تطوير مهاراتهم. ويجري في بعض البلدان وضع سياسات لتدعيم هؤلاء الكوادر من أجل القيام بالرعاية الصحية الأولية، على الرغم من بعض المقاومة من النقابات المهنية. ولكن في العديد من هذه البلدان بالذات يلاحظ أن معدلات البطالة بين الشباب مرتفعة. فهناك ٢١ في المائة من الشباب العاطلين عن العمل في أفريقيا جنوب الصحراء. وهناك في إندونيسيا ستة ملايين من الشباب العاطلين عن العمل، رجالاً ونساءً، وهم يمثلون ثلاثة أرباع مجموع العاطلين عن العمل. ومن الممكن في هذا الصدد القيام بحملات وطنية متضافرة للموامة بين هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل واحتياجات نظم الرعاية الصحية. ومن شأن تسخير إمكاناتهم للمساهمة في الرعاية الصحية أن يؤدي إلى الارتقاء بالشباب بوصفهم شركاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم التي تعاني من أزمات.

ولسوف يشمل برنامج العمل عدداً من العوامل للمساعدة في وضع السياسات والأنظمة الوطنية في مجال توظيف كوادر العاملين الصحيين من المستويين الأول والمتوسط والاحتفاظ بهم. ولا بد من بذل الجهود للجمع ما بين الدوائر

المهنية الطبية والبرامج الوطنية للبطالة بين الشباب وذلك لدراسة القضايا المطروحة والمتطلبات التعليمية الأساسية ومعايير النجاح (منها مثلاً اشتراط الخدمة في المناطق الريفية). كما يحتاج الأمر إلى الحوار الاجتماعي على المستويات الوطنية وذلك لتيسير وضع السياسات الوطنية وما يتبع ذلك من حملات التوظيف لحشد مقدمي الرعاية الأولية والاحتفاظ بهم. ويمكن عقد اجتماعين دون إقليميين لتشجيع تبادل الآراء والتعاون من خلال تقاسم التجارب الوطنية. وقد تشمل نتائج برنامج العمل استفادة المجموعات السكانية الريفية في البلدان التي تمر بأزمات من الخدمات الصحية، وإيجاد حلول فعالة لتوفير الرعاية الصحية، وفعالية العمالة بين الشباب، نساءً ورجالاً، في خدمة مجتمعاتهم وبلدانهم.

الهندسة الميكانيكية والكهربائية

برنامج عمل بشأن ضمان ظروف العمل الملائمة في ضوء "تلزيم" صناعة المكونات الإلكترونية نحو البلدان الانتقالية والبلدان النامية.

تتركز صناعات المكونات الإلكترونية ورقائق الحاسوب وشاشات الكريستال السائل وغيرها على نحو متزايد في حفنة من البلدان الصناعية وبضعة بلدان في آسيا وفي أمريكا الوسطى والجنوبية وفي بعض البلدان الانتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية. ومن شأن برنامج عمل أن يدرس التداعيات الاجتماعية والعمالية الناجمة عن التحول في الإنتاج بين الاقتصادات الصناعية والنامية والناشئة مع التركيز على ظروف العمل.

اجتماع لتناول ظاهرة التقدم في السن في صفوف القوى العاملة في صناعات الهندسة الميكانيكية والكهربائية.

نظراً إلى مواطن النقص في مجال المهارات وزيادة متوسط العمر المتوقع فإن العديد من البلدان تتخذ خطوات حثيثة لزيادة سن التقاعد وبالتالي زيادة عدد سنوات المساهمة في نظم التقاعد. وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من البلدان لا توفر التمويل العام لإعادة تدريب العمال ممن تجاوز عمره ٤٥ سنة على افتراض أن إمكانية التقاعد المبكر قد تشطب فوائد مثل هذا التدريب. ولكن بما أن التقاعد عند سن ٦٧ سنة يعني أن عاملاً في سن ٤٥ سنة ما زال أمامه ٢٢ سنة من السنوات المنتجة فإن التعلم المتواصل يشير إلى إمكانية مشاركة السلطات العامة في التدريب إلى ما بعد سن ٤٥ سنة. ومن شأن اجتماع ثلاثي محدود العدد أن يدرس التدابير التي يجري اتخاذها أو التفكير فيها بغية إدارة القوى العاملة المتقدمة في السن والاستفادة منها. ويمكن استخدام البيانات لتعزيز قاعدة بيانات المركبات الآلية المخطط لها بحيث تشمل طائفة أوسع من الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

التعدين (الفحم وسائر أنواع التعدين)

برنامج عمل بشأن السلامة في المناجم انطلاقاً من مبادرة اتحاد النقابات العالمي ومنظمة العمل الدولية وصناعة التعدين في عام ٢٠٠٤ لإتباع نهج ثلاثي من أجل تحسين سلامة المناجم في الصين، ولوضع وتنفيذ عدد صغير من مشاريع بناء القدرات والتدريب في جوانب معينة من السلامة في المناجم في بلدين لا أكثر (الصين وأوكرانيا مثلاً). وسوف تتطور هذه الأنشطة الوطنية ويضطلع بها بالتعاقد مع صناعة التعدين ومنظمات العمال في المستويين الوطني والدولي ومع الوكالات الحكومية الوطنية ذات الصلة. وسوف تلتزم موارد إضافية، ولا سيما اللجوء إلى ذوي الخبرة، من الشركاء الاجتماعيين الدوليين.

اجتماع خبراء لمراجعة مدونة الممارسات لعام ١٩٨٤ بشأن السلامة والصحة في مناجم الفحم، ولوضع برنامج متابعة والاتفاق عليه للمدة المتبقية من فترة السنتين وذلك بترويج استعمال المدونة الجديدة وتوفير التدريب على استعمالها في البلدان التي تلتزم المساعدة لتحسين السلامة في مناجم الفحم لديها. وفي ضوء التغيرات المشهودة في صناعة تعدين الفحم على مر السنوات العشرين الماضية - ومنها عمليات الخصخصة والاندماج والتعويض عن الأمراض "العصرية" وعملية الميكنة واستخدام مجموعات صغيرة جداً من القوى العاملة متعددة المهارات - وفي سياق الخطوات المتخذة نحو "نهج بنوي" في مدونات الممارسات وإدارة السلامة والصحة، فإن تحديث هذه المدونة الهامة سيكون نشاطاً مناسباً في حينه يركز على تحسين السلامة والصحة في هذه الصناعة الأساسية التي هي من أخطر الصناعات. وسوف يمكن عقد الاجتماع في أوائل عام ٢٠٠٦ من وضع برنامج متين لأنشطة المتابعة، بما في ذلك ترجمة المدونة وتعميمها باللغات الصينية والهندية والروسية التي تدعو إليها أمس الحاجة.

إنتاج النفط والغاز وتكرير النفط

اجتماع بشأن أثر إعادة الهيكلة على الإنتاجية وظروف العمل والعلاقات الصناعية وتطوير الممارسات الجيدة لتحسين هذه العلاقات في قطاع إنتاج النفط والغاز وتكرير النفط.

إن العلاقات الصناعية الطبيعية هي العمود الفقري لنجاح التغيرات الهيكلية في الشركات. وقد تبرز المشاكل عندما لا تلبى الشروط المتفق عليها وذلك بسبب انعدام الحوار الاجتماعي. ومن شأن اجتماع ثلاثي أن يناقش وضع وتنفيذ إعادة الهيكلة في الشركات من حيث الأبعاد الاجتماعية العمالية وتأثيرها على الإنتاجية والعمالة وظروف العمل والعلاقات الصناعية. ومن شأن تقرير يعده المكتب تسليط الضوء على دور الحوار الاجتماعي كوسيلة لتقاسم

المعلومات بين أصحاب العمل والعمال والتوصل إلى اتفاق بين المجموعتين. ويمكنه تحديد الممارسات الجيدة في العلاقات بين العمال والإدارة في ظل التغيرات التي تشهدها الكيانات المؤسسية والصناعة.

اجتماع بشأن تأثير التعاقد من الباطن على العمالة والإنتاجية وظروف العمل وعلى السلامة والصحة المهنيين في قطاعات التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما.

وهناك أنماط عديدة من الأعمال في صناعة النفط والغاز التي يجري تلزيمها بالتعاقد مع منشآت متخصصة خارجية. وهذه الممارسة راسخة كما أنها تزداد سعة وعمقاً. وقد يؤدي ذلك إلى علاقات معقدة بين أصحاب العمل والعمال على مختلف مستويات العلاقة التعاقدية. ومن شأن اجتماع ثلاثي أن يناقش تطور وتطبيق استخدام العمل التعاقد في قطاعات التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما وأثر ذلك على الإنتاجية وعلاقات الاستخدام وظروف العمل والسلامة والصحة المهنيين والتدريب وتطوير المهارات. وستوفر أمثلة عن المبادئ والممارسات الحسنة الأساس لمناقشة تدور حول كيفية ضمان ظروف العمل الجيدة والسلامة والصحة المهنيين للعمال المتعاقدين.

الخدمات البريدية وغيرها من خدمات الاتصالات

برنامج عمل بشأن الحوار الاجتماعي والعمالة والقدرة التنافسية في قطاع الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات.

سيكون الهدف الرئيسي: دراسة الخبرة المكتسبة في عمليات الإصلاح في قطاع خدمات البريد والاتصالات في أفريقيا وذلك لخلق أو تعزيز التوعية بالحاجة إلى الحوار الاجتماعي وتحسين القدرة على التنفيذ الكامل للحوار الاجتماعي في الخدمات البريدية في أفريقيا، ولتطوير الحوار الاجتماعي في خدمات الاتصالات. مثال ذلك أن من شأن عقد حلقة دراسية إقليمية مشتركة بين منظمة العمل الدولية واتحاد البريد العالمي بشأن الحوار الاجتماعي في الخدمات البريدية في أفريقيا أن يكون بمثابة منبر لمناقشة التحديات والمشكلات والفرص والاستراتيجيات الراهنة لضمان الحوار الاجتماعي الفعال. كما ستبحث إمكانية تعزيز الحوار الاجتماعي في خدمات الاتصالات في أفريقيا. ومن المحتمل أن يركز برنامج العمل على النهوض بالحوار الاجتماعي على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) بناء على التعاون السابق مع اتحاد البريد العالمي.

برنامج عمل بشأن تأثير "شبكات الجيل المقبل" على القابلية للاستخدام وتنظيم العمل في خدمات الاتصالات.

لقد غير تطور شبكة الإنترنت والمهاتفة المتنقلة، إلى جانب تكنولوجيات جديدة أخرى، وعملية الخصخصة وإزالة القيود التنظيمية، ملامح صناعة الاتصالات طوال العقد الماضي تغييراً قلب الأمور رأساً على عقب. وهناك مزيد من التغيرات تجري على قدم وساق ومنها مثلاً تكنولوجيات بروتوكول الصوت عبر الإنترنت وشبكة البيانات العمومية المتنقلة وشبكة الهاتف العمومية، التي تتعايش معاً وهي موشكة على الالتقاء في "شبكات الجيل المقبل". ويتعين على منشآت الاتصالات أن تتكيف بسرعة مع إمكانات شبكات الجيل المقبل في السوق ولتخلق فرصاً جديدة في مجال الأعمال. ولكن قد يكون لشبكات الجيل المقبل تأثير هام على العمالة والقابلية للاستخدام وتنظيم العمل في خدمات الاتصالات. ومن شأن الحوار الاجتماعي تيسير الجهود التي يبذلها الشركاء الاجتماعيون للعمل معاً في عملية التغيير القطاعي وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة. ومن المرجح أن يركز برنامج العمل، الذي سيجري تنفيذه بالتعاون مع قطاع العمالة، على متابعة أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، والتصدي لمسألة نقل المهارات إلى أفريقيا إلى جانب قضايا أخرى.

اجتماع بشأن تحرير الصناعة البريدية: التأثير على العمالة وتنظيم العمل.

تمر صناعة البريد بتغيرات سريعة في شتى أنحاء العالم وذلك بسبب الخصخصة والعولمة والتكنولوجيا والمنافسة من مصادر جديدة. ويجري تحرير هذه الصناعة في العديد من البلدان، وقد انقسمت السوق إلى مجالات شتى وأصبحت مكاتب البريد توفر خدمات لمنافسة شبكات التوزيع الخاصة وثمة منتجات وخدمات جديدة تنطوي على إمكانية النمو. ومع أن خدمة البريد العالمية بالنسبة للرسائل والطرود وغيرها من "خدمات الكوة" لها أهمية حاسمة بالنسبة لتوازن التنمية الاقتصادية هناك منافسة قوية من شبكات الاندماج العالمية وشركات التوصيل الخاصة والتحالفات متعددة الجنسية لإدارات البريد ومنشآت الأعمال الخاصة لتوصيل البريد والشحن الجوي. ومن المهم لخدمات البريد الوطنية وهيئات الاندماج العالمية وشركات التوصيل والمنشآت متعددة الجنسية أن تعمل جميعاً في ظل قواعد متماثلة بشأن المنافسة والأجور وحقوق العمال والالتزامات الاجتماعية وغير ذلك. وسوف يصار إلى إعداد تقرير من أجل عقد اجتماع ثلاثي صغير يعتمد على التجربة المكتسبة في بلدان مختارة، مع إقامة صلة مع اتحاد البريد العالمي. ومن المرجح أن يتركز عمل المتابعة على النهوض بالحوار الاجتماعي والعمل اللائق على المستويات الوطنية والإقليمية.

الخدمة العامة

برنامج عمل بشأن تشجيع وتعزيز الحوار الاجتماعي في الخدمة العامة وإصلاحات الخدمة العامة في بيئة متغيرة.

يجري باستمرار إصلاح الخدمات العامة وذلك لزيادة فعاليتها تحت وطأة قيود مالية متزايدة في بيئة متغيرة. ويلاحظ في العديد من البلدان أن مؤسسات الحوار الاجتماعي غير راسخة أو لا تعمل على نحو جيد كما أن الإصلاحات تنفذ دون القدر الكافي من التشاور مع أصحاب المصالح. وقد تكون النتيجة تدهور أداء الخدمة من جانب عاملين يفتقرون إلى الدافع وإلى القدر الكافي من التدريب. وسيقوم برنامج العمل، معتمداً بالدرجة الرئيسية على الدليل العملي لتعزيز الحوار الاجتماعي في إصلاحات الخدمة العامة وكذلك المبادئ التوجيهية بشأن الحوار الاجتماعي في خدمات الطوارئ العامة في بيئة متغيرة، إلى تطوير وممارسة التدريب في الحوار الاجتماعي وفي بناء مؤسسات الحوار الاجتماعي في الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات الطوارئ، في بلدان مختارة من أجل حوار اجتماعي أفضل بغية تحسين تقديم الخدمات.

برنامج بحوث أو برنامج عمل بشأن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على الموارد البشرية في الخدمة العامة في بلدان معينة، يعقبه وضع وترويج استراتيجيات موارد بشرية ملائمة.

هنالك عدد كبير من ذوي المهارات التقنية والمؤهلات المهنية المتركة في الخدمات العامة ويتم دورهم في دفع عجلة التنمية الوطنية بأهمية حاسمة. ومع ذلك من المعروف أن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تؤثر تأثيراً خطيراً على هذه الفئة الهامة من الناس أيضاً. فالموظفون في الخدمة العامة الذين ينتقلون كثيراً غير مصحوبين بأفراد أسرهم ينتمون إلى الفئات المعرضة لدرجة عالية من الخطر. ويكون لتأثير هذه الجائحة على موظفي الخدمة العامة أثر خطير طويل الأجل على تقديم الخدمات والتنمية الوطنية. ومع ذلك لا يتوفر إلا النزر اليسير من المعلومات الموثوق بها على الرغم من أهميتها الحيوية من أجل التصدي على نحو فعال لقضايا تنمية الموارد البشرية في المستقبل. ومن المقترح وضع برنامج للتقييم العاجل في بلدان مختارة من أجل الحصول على البيانات الكمية والنوعية حول هذه المسألة. ومن المنتظر أن يؤدي ذلك إلى فهم أفضل لما يحدث في مجال الموارد البشرية في الخدمات العامة كما يؤدي إلى برنامج عمل مقبل بشأن وضع الاستراتيجيات الملائمة للموارد البشرية استجابة لتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

النقل (بما في ذلك الطيران المدني والسكك الحديدية والنقل البري) والموانئ

برنامج عمل بشأن تحسين ظروف عمل سائقي النقل البري الدولي، العاملين مثلاً على الطرق الواصلة ما بين غرب أوروبا وآسيا الوسطى.

لقد تسببت العولمة في زيادة تواصل العالم أكثر من أي وقت مضى. وأدى ذلك إلى زيادة في حركة المرور البري عبر الحدود في مناطق متكاملة اقتصادياً كما جلب مجموعة جديدة من القضايا الصعبة التي تؤثر على السائقين الدوليين في قطاع النقل البري. وقد وجهت هذه القضايا الاهتمام إلى الدور الذي ينطوي عليه الحوار الاجتماعي فيما يتخطى المستوى الوطني.

وسوف يشتمل برنامج العمل على حلقتي عمل ثلاثيتين إقليميتين تشملان عدداً من البلدان في إقليمين مختلفين من أقاليم التكامل الاقتصادي يمر فيهما عدد لا بأس به من طرق النقل الدولي. وسوف تنقل المعلومات والدروس المستخلصة والتجارب المكتسبة من حلقة عمل في إقليم حيث الممارسات الجيدة مستقرة وتعمل بصورة حسنة كمردود عائد إلى حلقة عمل في إقليم يستدعي إدخال التحسينات. وسوف يجري جمع وتحليل البيانات الإقليمية التي ستشكل أساساً لتقرير مرجعي يستخدم في حلقتي العمل أنفتي الذكر. وستكون حصيلة ذلك وسيلة لتحسين ظروف عمل السائقين الدوليين في قطاع النقل البري من خلال مواصلة الحوار الاجتماعي مدعوماً بما يخلص إليه برنامج العمل من استنتاجات وتوصيات عملية وغير ذلك من التوجيهات.

اجتماع بشأن القضايا العمالية والقضايا الاجتماعية التي تتأثر بمشكلات حراك السائقين الدوليين عبر الحدود في قطاع النقل البري.

كما سبق القول فإن العولمة زادت من تواصل العالم أكثر من أي وقت مضى. وقد أدى ذلك إلى زيادة حركة المرور البري عبر الحدود في أقاليم متكاملة اقتصادياً وجلب مجموعة جديدة من القضايا الصعبة فيما يتعلق بالسائقين الدوليين في قطاع النقل البري. وهذه القضايا الصعبة ولا سيما مسألة التأثيرات والحراك عبر الحدود عموماً لدى السائقين الدوليين قد وجهت الانتباه إلى الدور الذي ينطوي عليه الحوار الاجتماعي فيما يتخطى المستوى الوطني. ولئن كانت هنالك جهود متواصلة في عدد من المنظمات (منها البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ومنظمة الجمارك العالمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار الأمم المتحدة) في التصدي لقضايا عبور الحدود في قطاع النقل البري فإن هذه الجهود تركزت بالدرجة الرئيسية على تيسير التجارة (إزالة العقبات تيسيراً لكفاءة حركة البضائع عبر الحدود) مما يبرر التصدي للقضايا العمالية والاجتماعية التي لم تعالج على نحو ملائم.

المرافق (الماء والغاز والكهرباء)

برنامج عمل بشأن تطوير القدرات على الإدارة السديدة في قطاع المرافق كمخرج رئيسي للخلاص من الفقر.

كثيراً ما تصبح خدمات المرافق التي دخلت القطاع الخاص في البلدان النامية باهظة الثمن بالنسبة للفقراء الذين قد يضطرون إلى التماس أساليب أخرى لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وكثيراً ما يضطرون إلى التعرض للمخاطر

الصحية أو يضطرون إلى دفع الكثير لكمية ضئيلة من الماء يشترونها في السوق. وحيثما يحدث ذلك فإن فرص الفقراء ضئيلة في الخلاص من الفقر والاندماج في صلب المجتمع ما لم تتخذ تدابير خاصة وتنفيذ. والفقراء موجودون أيضاً في البلدان الصناعية، ولكنهم كثيراً ما يستفيدون من تدابير خاصة (ومنها مثلاً شبكة الطاقة لذوي الدخل المنخفض في ولاية ماساشوسيتس في الولايات المتحدة) تقدمها هيئات الدولة فضلاً عن المساعدة من المنظمات غير الحكومية التي توفر المشورة بشأن استخدام المرافق على نحو فعال مقارنة بالتكلفة وذلك لتخفيف العبء عن الفقراء. وسوف تستكشف إمكانية الأخذ بتدبير من قبيل "شبكة الطاقة لذوي الدخل المنخفض" في بلدان نامية مختارة. وبالإستفادة أيضاً من تجربة البرنامج المركزي الدولي بشأن تعزيز العمالة عن طريق تنمية المنشآت الصغيرة في أنشطة معروفة باسم "تعزيز خدمة جمع النفايات لصالح الفقراء"، حيث لا يستفيد الفقراء من جمع النفايات الصلبة فحسب وإنما تتاح لهم الفرصة لإقامة منشآت بالغة الصغر. وسوف يرمي برنامج العمل إلى تطوير القدرات على الإدارة السديدة في قطاع المرافق وذلك لمساعدة أصحاب المصلحة على الخلاص من الفقر.

اجتماع بشأن النهوض بالاستدامة والنمو في قطاع المرافق من خلال تحسين الحوار الاجتماعي.

يتم قطاع المرافق بتغيرات سريعة، بما في ذلك زيادة المشاركة من جانب القطاع الخاص أو الخصخصة كلياً. ولكن تجارب العديد من البلدان تبين أن التغيرات لا تأتي دائماً بنتائج مواتية للعديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم العمال والزبائن. وقد تتدهور الخدمة في بعض الأحوال وتؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسوف يعمد التقرير إلى تجميع الأمثلة عن الممارسات الجيدة في مجال الحوار الاجتماعي من أجل النهوض بالاستدامة والنمو في قطاع المرافق. ويمكن تركيز المناقشة في الاجتماع حول كيفية نقل مثل هذه الأمثلة واعتمادها في بلدان أخرى لصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ثانياً - مقترحات لبرامج عمل تشمل أكثر من قطاع

التحديات والفرص في السلاسل الغذائية العالمية (الأغذية والمشروبات وتوريد الأغذية والتوزيع والصحة العامة).

إن هذا الاقتراح، الذي يعتمد على قرار اتخذته الاجتماع الثلاثي الأخير بشأن التكنولوجيا والعمالة في صناعات الأغذية والمشروبات (1998)، سوف يأخذ في الحسبان الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعمالة التي تسلط الأضواء على الفرص الجديدة التي تتيحها نظم الإنتاج العالمية أمام التنظيم والتمثيل والحوار الاجتماعي.

إن السلاسل الغذائية على صعيد العالم، سواء في البلدان الصناعية أو الانتقالية أو النامية، تعمل عبر عدد من القطاعات. ومع أن كل قطاع يستدعي التمحيص الثلاثي من حيث جوانب العجز في العمل اللائق فإن قرارات السياسة المتناسكة تستدعي تقييماً باتجاهي المنبع والمصب للقضايا الاجتماعية والعمالية على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها في إطار المعالم الأوسع لسياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية وقرار منظمة العمل الدولية بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي والقرار بشأن العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم.

كما أن تكنولوجيات التجهيز الجديدة والسياسات المتصلة بالمحاصيل المعدلة وراثياً وتفاوت إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثم ممارسات التوزيع والتسويق تؤثر على جميع القطاعات المعنية. بالإضافة إلى ذلك فإن معايير ضبط الجودة التي تزداد صرامة تتسبب في حدوث الفوارق بين الشركاء التجاريين لا من حيث سلسلة القيمة فحسب وإنما من حيث الفوائد التي تعود على مختلف شرائح السكان من جراء العمالة. وتتطلب مثل هذه التطورات مناقشة في محفل ملائم من أجل الوقوف على الشواغل التي يمكن تناولها من خلال الحوار الاجتماعي. ويمثل تزايد وقائع البعد الاجتماعي والبعد الإيكولوجي في بطاقات التعريف وكذلك مفهوم "السلوك الأخلاقي في الاستهلاك" نتيجة طبيعية للسياسات والاستراتيجيات التي تتخذ في اتجاهي علاقات الوصل والتي تؤثر على الجمهور عموماً بما في ذلك أصحاب المصلحة.

ولسوف يصار إلى تطوير سلسلة من الأنشطة التي تتناول مختلف أجزاء السلسلة الغذائية وذلك تصدياً للقضايا أنفة الذكر بغية وضع الأساليب الأيالة إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ثالثاً - مقترحات لعقد اجتماعات تشمل أكثر من قطاع

اجتماع بشأن الحوار الاجتماعي في مجالات إنتاج وتكرير ونقل النفط ومنتجات البترول والغاز الطبيعي.

تتأثر غالبية البلدان تأثراً كبيراً بحدوث أي انقطاع في تزويد النفط والغاز. فالاضطرابات الصناعية والحوادث الصناعية قد توقف عجلة النشاط الاقتصادي خلال بضعة أيام بل خلال بضع ساعات. كما أن تصاعد شواغل الأمن في البحار وفي الموانئ وفي مرافق التصنيع وسلاسل التوزيع قد أضاف بعداً جديداً إلى ضمان استقرار توريد هذه السلع الأساسية. وحتى عندما تعود الحالة إلى طبيعتها فإن نقص البدائل عموماً يعني أن الحياة الاعتيادية لا يمكن أن تستأنف قبل أن تمتلئ من جديد أنابيب النفط والمستودعات والناقلات. فالتكامل الرأسي للإنتاج والتجهيز والتوزيع يقابله تعاون أوثق بين منظمات العمال في مختلف أجزاء السلسلة بدءاً من بئر النفط أو الغاز وانتهاءً بالمستهلك الأخير. وتعتبر أهمية الحوار الاجتماعي في كل مرحلة وعبر جميع مراحل الإنتاج والتوريد عاملاً حاسماً في ضمان الاستقرار الاقتصادي.

ومن شأن اجتماع ثلاثي أن ينظر في تطور التحالفات في هذا القطاع وفي السبل التي تعمق الحوار الاجتماعي وذلك بتعزيز قدرات الأطراف المعنية.

اجتماع لتناول القضايا الاجتماعية والقضايا العمالية في تنظيم وتشغيل واحد أو أكثر من نظم الإنتاج العالمية.

الأنسجة والألبسة والأحذية

لقد برز عدد من مختلف التشكيلات في نظم الإنتاج العالمية في صناعات الأنسجة والألبسة والأحذية. ففي واحدة من هذه التشكيلات يقوم مصنع العلامة التجارية المعروفة بتزويد المدخلات الوسيطة (النسيج المقصود حسب القالب والخيطان والأزرار وغيرها) لمعامل التجميع الواقعة تقليدياً في مناطق تجهيز الصادرات والتي تصدر المنتج ثانية بعد تجميعه إلى المنشأة صاحبة العلامة التجارية. والمنشآت العاملة في مجال التجميع قد تفرز بدورها تعاقداً من الباطن مع منشآت أصغر منها تعمل في القطاع غير المنظم. وهذا النمط من سلسلة القيمة المضافة غالباً ما يرتبط باتفاقات التبادل التجاري أو اتفاقات التجارة الإقليمية (حيث يمكن إعادة استيراد البضائع بحيث تقتصر رسوم التعريف الجمركية على القيمة التي تضيفها العمالة الأجنبية) وغالباً ما تكون وراء تطوير نظم الإنتاج الإقليمية.

وفي تشكيلة أخرى يعتمد مسوقو العلامة التجارية وبائعو التجزئة على الموردين في المستوى الأول وذلك من أجل التزيم الخارجي عالمياً انطلاقاً من معامل المنشأة الأم ومن معامل المتعاقدين من الباطن. وقد يكون هؤلاء الموردون في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبما أن الأفضليات التجارية ما زالت تلعب دوراً هاماً في هذا القطاع فإن هؤلاء الموردين في المستوى الأول مسؤولون أيضاً عن توزيع الإنتاج بما يضمن الحد الأقصى من الاستفادة من هذه الأفضليات، وهم يمارسون نفوذاً هائلاً على الموردين والمتعاقدين من الباطن في المستوى الثاني. وهناك تشكيلات أخرى في مجال الألبسة ومنها مثلاً المناطق الصناعية الكلاسيكية في إيطاليا.

الإلكترونيات

تقوم كبريات المنشآت متعددة الجنسية في مجال الإلكترونيات بمعظم أنشطة البحوث والتطوير والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل المبيعات والتسويق والتوزيع وتلزييم الإنتاج خارجياً. وهي تمارس السلطة في الأسواق الداخلية من خلال ملكيتها وتسويقها للعلامة التجارية ومن خلال التطوير الإجمالي للمنتج وتصميمه. وكان من الملامح الهامة لنظم الإنتاج العالمية هذه بروز ظاهرة "التصنيع التعاقدى" الذي يقوم به الموردون من المستوى الأول. وباستثناء صناعة الحواسيب الشخصية فإن هؤلاء المصنعين المتعاقدين لتقديم كامل الخدمة في المستوى الأول كانوا منتشرين في غالبيتهم في الولايات المتحدة، ولكنهم بدأوا ينتشرون الآن في أوروبا وفي أجزاء من شرق آسيا. وهم يقومون بتنسيق رزم من أنشطة التجميع المتميزة (تجميع دارات التحكم مثلاً) في أنحاء شتى من العالم، غالباً ما تكون في مناطق تجهيز الصادرات، ثم يضطلعون بتجميع المنتج النهائي. ويكون المنتج مفصلاً لتلبية احتياجات كبريات المنشآت متعددة الجنسية. كما يضطلع هؤلاء الموردون بتصميم المنتجات والمكونات الفرعية من أجل التصنيع القائم على الوحدات النموذجية، كما يقومون بعمليات الاختبار والخدمة والصيانة بعد البيع وقيّمون علاقات قوية مع كبريات المنشآت متعددة الجنسية.

السيارات

تشهد صناعة السيارات في الوقت الراهن قدراً من التغيير في هيكل سلسلة القيمة الإجمالية. ففي مواجهة تزايد المنافسة في الثمانينات والتسعينات عمد صانعو السيارات في الولايات المتحدة وفي أوروبا إلى تخفيض مستويات الإنتاج في مصانعهم وبدأوا بقويض بعض مهام التصميم إلى مورديهم. وأصبح أرباب التجميع يميلون الآن إلى التركيز على التجميع النهائي للمنتج ويقومون بتلزييم إنتاج العناصر المكونة خارجياً، بما في ذلك التجميع الوسيط للعناصر المكونة، إلى الموردين من المستوى الأول. ويحدد رب العمل المواصفات والمعلومات الإجمالية بشأن التوافق البيئي مع باقي أجزاء السيارة وبعدهن يقوم المورد من المستوى الأول إما بتكليف مكون موجود أو بتصميم حل مستخدماً التكنولوجيا المتوفرة لديه. وقد انتقل موردو المستوى الأول إلى إنتاج وحدات نموذجية كاملة بدلاً من مكونات بمفردها. كما أنهم يضطلعون بمسؤولية إدارة باقي حلقات السلسلة، باقتناء المكونات الفرعية من موردي المستوى الثاني، والإشراف على نوعية عمليات التجميع الفرعي والعمل على إدماج هذه المنتجات الوسيطة في الوحدات النموذجية التي يقومون بإنتاجها بناء على طلب أرباب التجميع.

وقد مكنت التكنولوجيا من تكامل اللوجستيات ونظم الجودة بين مصانع التجميع وموردي المستوى الأول في سياق أساليب "الإنتاج الموقوت" مما أدى إلى تعزيز العلاقات القائمة فيما بينهما. ولكن بما أن صناعة السيارات تبقى عالية التركيز فإن هذا التعاون الوثيق لا يستبعد ممارسة السلطة في هذه الأسواق الداخلية من جانب شركات التجميع النهائي. وقد حدث قدر لا بأس به من الاندماج بين موردي المستوى الأول في السنوات الأخيرة والذين وسعوا في الوقت ذاته من إمكانية الوصول عالمياً إلى الأسواق الناشئة وكثيراً ما يضطرون الآن إلى مشاركة المنشآت في الخارج مع جهات التجميع النهائي التي يتعاملون معها. وهذا يعني أن أنشطة التصميم، حيث يتزايد تركيز معظم المكاسب، أصبحت في أيدي عدد متضائل من صانعي المكونات.

على الرغم من قلة تحليل سلسلة القيمة المضافة في مجال الخدمات عالمياً فقد أصبح من الواضح أن طائفة من الخدمات الممكنة بفضل تكنولوجيا المعلومات، كعمليات معالجة المطالبات وعمليات المحاسبة ومراجعة الحسابات ورعاية الزبائن، تقدم الآن من مواقع مختلفة منتظمة في سلاسل توريد عالمية تقوم بدمج أنشطة عمليات الأعمال التجارية المنفصلة هذه. وبإمكان المنشآت متعددة الجنسيات أن تضع أنشطة عمليات إدارة الأعمال عالية المهارة في بلدان متقدمة وذلك بإنشاء فرع لها (محتفظة بالأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى داخل الشركة)، أو أنها تقوم بتلزييم هذه الخدمات خارجياً إلى متعاقدين من الباطن مستقلين في بلدان نامية يقيمون منشأتهم لغرض واحد هو تقديم هذه الخدمات إلى الشركات الأجنبية. ويبدو أن هنالك اتجاهاً نحو الاندماج بين هؤلاء الفاعلين من المستوى المتوسط ولكن من السابق لأوانه في سياق تطور نظام الإنتاج العالمي هذا الوقوف على أي ملامح واضحة المعالم.